المرصد
مين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 167
37 صفحة
الخميس 20 مايو 2021

ليبيا وإعادة الإعمار

أهمية الملف لا تخفي حجم التحديات

فرص إعادة الإعمار...

مسؤوليات الداخل والتنافس

الخارجي المعلن والخفي

الجراري.. مستقبل صناديق إعادة الإعمار مرتبط باستقراره

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

إعادة الإعمار في ليبيا

أهمية قصوى وتنافس دولي

مجلة «المرصد»

تعتبر إعادة إعمار ليبيا، مسألة ذات أهمية قصوى كون البلاد قد شهدت تدميرا كبيرا لبنيتها التحتية بفعل الصراعات المسلحة منذ العام 2011. وبالرغم من اهمية هذا الملف الا انه يمثل تحديا كبيرا للسلطات الليبية اذ قد تدخل البلاد في منعطف جديد بسبب صراع العديد من الدول الكبرى على كعكة إعادة الإعمار والتي تقدر بنحو 80 مليار دولار بحسب تقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي.

مثل نجاح مسارات التفاوض السياسي الليبي الذي افرز حكومة وحدة وطنية في ليبيا، مجالا كبيرا لاعادة الاستقرار في البلاد وفتح ملفات هامة لعل من ابرزها ملف اعادة الاعمار حيث اعلنت وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية،مطلع مايو الجاري، عن إنشاء صندوق لإعادة إعمار البلاد وذلك سعيا الى التعافي من الاثار المدمرة للحرب والأزمات السياسية التي تعيشها ليبيا منذ سنوات.

ودشنت الحكومة الليبية أربعة صناديق سيادية، لإعادة إعمار مدينة سرت وبنغازي ودرنة وجنوب طرابلس.وبحسب بيان تدشين الصناديق، فإنها ستقوم بحصر وتقييم الأضرار التي لحقت بالمباني والمرافق العامة، وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشروعات إعادة الإعمار، وتنسيق الجهود بين كافة الجهات العاملة لمعالجة الأضرار، التي لحقت بالمدن الأربع.

ومنذ استلام الحكومة الليبية الجديدة مهامها رسمياً في فبراير الماضي،بدأت ليبيا تجتذب أنظار الكثير من الدول التي تسعى للبحث عن موطئ قدم في المشروعات المرتقبة، سواء على صعيد إدارة الموارد الاقتصادية، أو الفائدة المادية المباشرة. وشهدت العاصمة طرابلس زيارات متعددة، لتعزيز التعاون الاقتصادي والحصول على نصيب من كعكة الإعمار.

وبحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، مع نظيره الإيطالي ماريودراغي،في ابريل الماضي، ملفات إعادة الإعمار والتبادل التجاري والهجرة غير النظامية

> اعلنت وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية،مطلع مايو الجاري، عن إنشاء صندوق لإعادة إعمار البلاد وذلك سعيا الى التعافي من الاثار المدمرة للحرب والأزمات السياسية.

والعلاقات المشتركة، خلال زيارة دراغي إلى العاصمة الليبية. وقال دراغي،خلال مؤتمر صحفي، ان اللقاء مع المسؤولين الليبيين تناول مساهمة إيطاليا بجهود إعادة الإعمار في ليبيا، مشيرا الى انه «تم إعطاء الكثير من التطمينات المهمة بهذا الخصوص». وأضاف، «تكلمنا عن تعاوننا في مجال المشروعات، وبصفة خاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والصحة والثقافة».

كما قدم وزراء الخارجية الأهم في الاتحاد الأوروبي، الفرنسي جان إيف لودريان والألماني هيكوماس والإيطالي لويغي دي مايو، خلال زيارتهم الى طرابلس، الشهر الماضي، الدعم والمساندة للحكومة الجديدة، غير ان سياسيين ومحللين لفتوا إلى أن مثل هذه الزيارات لا تخفي المساعي الاوروبية باتجاه فتح الطريق أمام فرص جديدة لشركاتهم لتوقيع صفقات اعادة اعمار ليبيا

ويمثل اعادة الاعمار في ليبيا فرصا تجارية كبيرة لاطراف كثيرة في انحاء العالم ولن تستطيع اي دولة من الدول ان تنفرد وحدها بكعكة اعادة البناء. وهو ما يجعل الصراع علي الفوز بأكبر قدر من عمليات اعادة الاعمار هدفا رئيسيا للعديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا وايطاليا وبريطانيا وامريكا.

ويبدو أن المنافسة الأوروبية ستكون قوية على الفوز بمشاريع اعمار ليبيا.ويرى بعض المراقبين أن طموحات الاروبيين في اقتناص فرص إعادة الإعمار، بدأت منذ شرع حلف شمال الأطلسي «ناتو» في قصف المدن الليبية في العام

> بدأت ليبيا تجتذب أنظار الكثير من الدول التي تسعى للبحث عن موطئ قدم في المشروعات المرتقبة، سواء على صعيد إدارة الموارد الاقتصادية، أو الفائدة المادية المباشرة.

2011؛ إذ كانت طائرات الـ«ناتو» تقصف المباني والمرافق بالقنابل، وفي الوقت ذاته كان هناك من ينتظر انتهاء الحرب لكي يستثمر في إعادة البناء.

بدورها تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لنيل نصيبها من حيث أبدت العديد من الشركات الأمريكية رغبتها في العمل مع الشعب الليبي ومساعدة حكومة الوحدة الوطنية، وفق بيان للمكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة.وجاء ذلك خلال اجتماع عقده الدبيبة، مارس الماضي، مع الغرفة التجارية الأمريكية الليبية والمبعوث الخاص من ليبيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية محمد علي عبد الله، ومسؤول التعاون الدولي برئاسة الوزراء طاهر باعور، والسفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند ، والعديد من الشركات الأمريكي.

وقال نائب مدير الغرفة التجارية الأمريكية الليبية أحمد الغزالي، إن الشركات الأمريكية التي حضرت الاجتماع أبدت رغبتها واستعدادها للتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية والشعب الليبي في مجالات الكهرباء والصحة وميكنة المدفوعات.

وأكد أنه خلال الفترة القريبة القادمة سيكون هناك عودة للشركات الأمريكية التي أبدت رغبتها في الحضور والتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية والشعب الليبي من أجل تنمية العلاقات المشتركة وتحقيق مستقبل افضل.

وفي مقابل هذا التنافس الأوروبي والأمريكي،يبرز دور دول الجوار في اعادة اعمار ليبيا حيث قطعت مصر خطوة مهمة في الملف، إذ وقع البلدان، 11 اتفاقاً للتعاون في مجالات البنية التحتية والصحة والكهرباء والعمالة المصرية والنقل والمواصلات، على هامش زيارة رئيس

في مقابل هذا التنافس الأوروبي والأمريكي،يبرز دور دول الجوار في اعادة اعمار ليبيا حيث قطعت مصر خطوة مهمة في الملف، إذ وقع البلدان، 11 اتفاقاً للتعاون في مجالات البنية التحتية والصحة والكهرباء والعمالة المصرية والنقل والمواصلات.

الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى ليبيا، بعد نحو شهرين من زيارة الدبيبة إلى القاهرة. ومن ابرز الاتفاقات، مذكرة تفاهم بشأن التعاون الفني في مجال المواصلات والنقل، وأخرى لتنفيذ مشاريع طرق وبنية التحتية، إلى جانب مذكرة تفاهم في المجال الصحي علاوة على توقيع مذكرة تفاهم في شأن التعاون في مجال القوى العاملة.

واكد رئيس الوزراء المصري خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الدبيبة، على إنشاء جامعة مصرية في إحدى المدن الليبية التي ستختارها الحكومة الليبية، مضيفاً أن مصر ستساعد في إنشاء مستشفى في طرابلس، بجانب إرسال قوافل طبية. ولفت إلى أن من أهم المذكرات الموقعة بين البلدين هي تنظيم عودة العمالة المصرية إلى ليبيا للمشاركة في إعادة الإعمار والتنمية، إذ تم التوافق على أن تكون هذه العودة منظمة ومخططة في المجالات التي يطلبها الجانب الليبي.

ومن جانبها،تتطلع تونس إلى الحصول على دور متقدم في إعادة إعمار جارتها ليبيا، إذ تعتبر الحكومة والمهتمون بالشأن الاقتصادي، أن بلادهم المرشح الأكثر حظا للفوز بحصة مهمة نظرا للمعرفة الجيدة للشركات التونسية بمتطلبات السوق الليبية، بالإضافة إلى مساعي استعادة نشاط الحركة التجارية بين البلدين كما كانت في السابق قبل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية لليبيين.

وقال رئيس المجلس التونسي الليبي للتعاون

> يمثل اعادة الاعمار في ليبيا فرصا تجارية كبيرة لاطراف كثيرة في انحاء العالم ولن تستطيع اي دولة من الدول ان تنفرد وحدها بكعكة اعادة البناء. وهو ما يجعل الصراع علي الفوز بأكبر قدر من عمليات اعادة الاعمار هدفا رئيسيا للعديد من الدول.

الاقتصادي والشراكة كمال بن علي،في ابريل الماضي، إن مجالات الاستثمار في ليبيا واسعة في كل المجالات، وهناك فرص كبيرة متاحة أمام تونس للمساهمة في إعادة إعمار ليبيا.ونقلت وكالة تونس إفريقيا للأنباء عن بن علي قوله أن ذلك «يتوقف على مدى قدرة تونس، على توحيد الجهود وضبط استراتيجية شراكة مباشرة للتنفيذ، وتجميع كل الإمكانيات المهنية والاختصاصات الواعدة، وتكثيف التواصل، خاصة أمام شدة المنافسة من تركيا ومصر»، حسب قوله.

كما بدأت عدة دول عربية وأفريقية وخليجية وأوروبية محاولات إعادة تموضعها داخل ليبيا، وانطلقت العديد من الدراسات لاقتحام السوق الليبية مجددا، خاصة أنها أصبحت سوقا واعدة للإعمار وأيضا لليد العاملة.ويمثل اعادة الاعمار في ليبيا فرصا تجارية كبيرة لاطراف كثيرة في انحاء العالم ولن تستطيع اي دولة من الدول ان تنفرد وحدها بكعكة اعادة البناء. وهو ما يجعل الصراع علي الفوز بأكبر قدر من عمليات اعادة الاعمار هدفا رئيسيا للعديد من الدول.

وتعرضت ليبيا لسنوات من التخريب والتدمير بدأت فصولها في العام 2011 مع هجمات حلف شمال الأطلسي «ناتو»،واستمرت مع اندلاع الصراعات والحروب بشكل متكرر.وتعد بنغازي أكثر المدن الليبية تضرراً،فعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات،خاضت قوات الجيش الليبي حروبا وعلى أكثر من جبهة وضد أكثر التنظيمات الارهابية شراسة،وقد أدت معارك الشوارع والغارات الجوية إلى تدمير كثير من مبانيها وأحيائها.

أما العاصمة طرابلس،فالضرر الذي لحق بها كان معظمه من خلال قصف حلف «الناتو» خلال عام 2011، حيث استهدفت تحديداً مقرات عسكرية من دون أن يطال المناطق السكنية. لكن بعض المرافق في طرابلس تعرض لاحقاً للتخريب خلال صراع الميليشيات على العاصمة، ولا سيما المطار الدولي.كما شهدت المدينة حربا شرسة بين قوات الجيش الليبي والقوات الموالية لحكومة الوفاق مع دخول تركيا لدعم حكومة السراج عبر المرتزقة ما زاد في حدة الدمار في المدينة.

ومن المدن الليبية الأخرى التي تتجه إليها أنظار المستثمرين لاقتناص عقود إعادة الإعمار، مدينة درنة التي تقع في أقصى الشرق الليبي، وهي أول مدينة ظهر فيها تنظيم داعش في أواخر عام 2014، قبل أن ينتقل إلى مدينة سرت.كما تعد سرت هي الأخرى من المدن التي تغري المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، بسبب الدمار الذي لحق بها طوال حروب عدة.

دأت عدة دول عربية وأفريقية وخليجية وأوروبية محاولات إعادة تموضعها داخل ليبيا، وانطلقت العديد من الدراسات لاقتحام السوق الليبية مجددا، خاصة أنها أصبحت سوقا واعدة للإعمار وأيضا لليد العاملة.

فرص إعادة الإعمار في ليبيا...

مسؤوليات الداخل والتنافس الخارجي المعلن والخفي

شريف الزيتوني

الحديث عن إعادة الأعمار في ليبيا يعيدنا إلى سنوات من التدمير الذي عاشته مدن البلاد. وإذا كانت ذاكرة الشعوب قصيرة فالتاريخ يبقى يسجل اللحظات المؤلمة في تاريخ أي شعب. اليوم تمر أكثر من عشر سنوات على مشهد طائرات الناتو وهي تقصف المدن الليبية. كانت هناك وقتها لحظة غفلة من البعض ولحظة تواطؤ من آخرين، لكن الذي حصل في الأخير أن بلدا تم تخريب مدنه كما تم تخريب عقول البعض من أبنائه. الشهادات الكثيرة التي أدليَ بها بعدها تؤكد أن جريمة حصلت. المسألة لم تكن مجرد إسقاط نظام فحسب، الحقيقة هي أن بلدا كان مستهدفا ضمن مخطط كبير سطر للمنطقة بأكملها بسبب مواقف غير مرضي عنها من قبل قوى عالمية لا يهمها أبدا أن يحرم شعب من أمنه أو تدمر مدته. المهم أن يتحقق ما تم إعداده.

اليوم ليس من الوضح أن حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، ستكون قادرة على الإيفاء بالتزاماتها التي تعهدت بتنفيذها. الكم الكبير من الملفات الموجودة على مكاتبها يفترض أن تكون موكولة لحكومة دائمة وليس لحكومة مؤقتة بالنظر إلى صعوبة المرحلة والمهام. فبالإضافة إلى الجانب السياسي الذي يبقى حاسما في نجاح الدبيبة في علاقة أساسا بالوصول بالبلاد إلى الانتخابات المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري، هناك أيضا ملفات اقتصادية معقدة إلى درجة كبيرة سواء في علاقة بقطاع النفط الذي عاش ويعيش بعض الاضطرابات التي تبقى رهينة الاتفاقات السياسية، أو أيضا ملف الإعمار الذي يحتاج تعجيلا بتنفيذه أو على الأقل التخطيط له لتغيير مشهد الدمار الذي مازال شاهدا على سنوات الدمار والحرب.

الحكومة الليبية الموحدة وفي إطار مهامها المستعجلة، أعلنت عبر رئيسها عبد الحميد الدبيبه أنها أقرت إنشاء صناديق لإعادة إعمار المدن المتضررة من الحروب، مثل طرابلس وبنغازي وسرت ودرنة وذلك لمحو ما يذكر الشعب بالماضي الأليم، ومنها مظاهر الدمار والتخريب. وعلى الرغم من أن الدبيبة لم يقدّم أي تفاصيل عن اعتمادات إعادة الإعمار إلا أن محللين أشاروا إلى أنها ستكون في حدود 50 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، بالنظر إلى حجم التدمير الذي أصاب المدن الكبرى.

وفي سياقات إعادة الإعمار دخلت أطراف عديدة عربية وغير عربية من أجل المنافسة على قطاعات أخرى، حيث تستعد مجموعة من الشركات لتوقيع عقود في البناء والاتصالات والكهرباء والطرقات وكل قطاعات التعمير، باعتبار أن ليبيا اليوم هي سوق مفتوحة ومغرية. فدول الجوار مصر وتونس بدأتا العمل على الدخول بقوة في

> اليوم تمر أكثر من عشر سنوات على مشهد طائرات الناتو وهي تقصف المدن الليبية. كانت هناك وقتها لحظة غفلة من البعض ولحظة تواطؤ من آخرين، لكن الذي حصل في الأخير أن بلدا تم تخريب مدنه كما تم تخريب عقول البعض من أبنائه.

تلك القطاعات باعتبارهما من الدول التي لها استثمارات كبيرة في مشاريع البنية التحتية حتى قبل تحولات العام 2011، وهي تحاول اليوم العودة بعد غياب سنوات.

القاهرة دخلت بقوة على هذا الملف، ومع انتخاب الحكومة الموحدة، عادت لربط اتصالاتها مع الجهات الليبية لبحث عدد من الملفات وعلى رأسها إعادة الإعمار، بل إن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي إلى طرابلس منتصف أبريل، كانت دليلا على الدور الاقتصادي الذي ستلعبه بلاده خاصة أنه كان مرفوقا بـ11 وزيرا جلهم يمسكون وزارات حيوية.

وفي تصريحات لصحيفة «الدستور» المصرية قال أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية عبد المنعم السيد «إن مصر تتجه حاليا نحو المشاركة الفعالة في إعادة إعمار ليبيا والتي تحتاج إلى تكاليف مقدرة بـ100 مليار دولار كمرحلة أولى لخطة الإعمار للمدن والقرى الليبية من إجمالي 450 مليار دولار، لافتاً إلى أن ليبيا تحتاج إلى بناء 3 ملايين وحدة سكنية وإعادة رصف وتأهيل كثير من الطرق، بالإضافة إلي مشروعات ربط كهربائي وإنشاء مدن بأكملها تم قصفها بالكامل خلال السنوات الماضية».

وأضاف السيّد أن مصر وليبيا وقعتا خلال زيارة مصطفى مدبولي الأخيرة، «11 اتفاقاً للتعاون في مجالات البنية التحتية والصحة والكهرباء والعمالة المصرية والنقل والمواصلات والاتصالات ولا شك أن عودة اللجنة العليا المشتركة بين البلدين سيكون له أثر فعال لتعزيز التعاون كما أن عودة العمالة المصرية إلى ليبيا تعد خطوة مهمة جدا».

تونس أيضا تتحرّك على أكثر من مستوى لكي تكون

> الحكومة الليبية الموحدة وفي إطار مهامها المستعجلة، أعلنت عبر رئيسها عبد الحميد الدبيبه أنها أقرت إنشاء صناديق لإعادة إعمار المدن المتضررة من الحروب، مثل طرابلس وبنغازي وسرت ودرنة وذلك لمحو ما يذكر الشعب بالماضي الأليم، ومنها مظاهر الدمار والتخريب

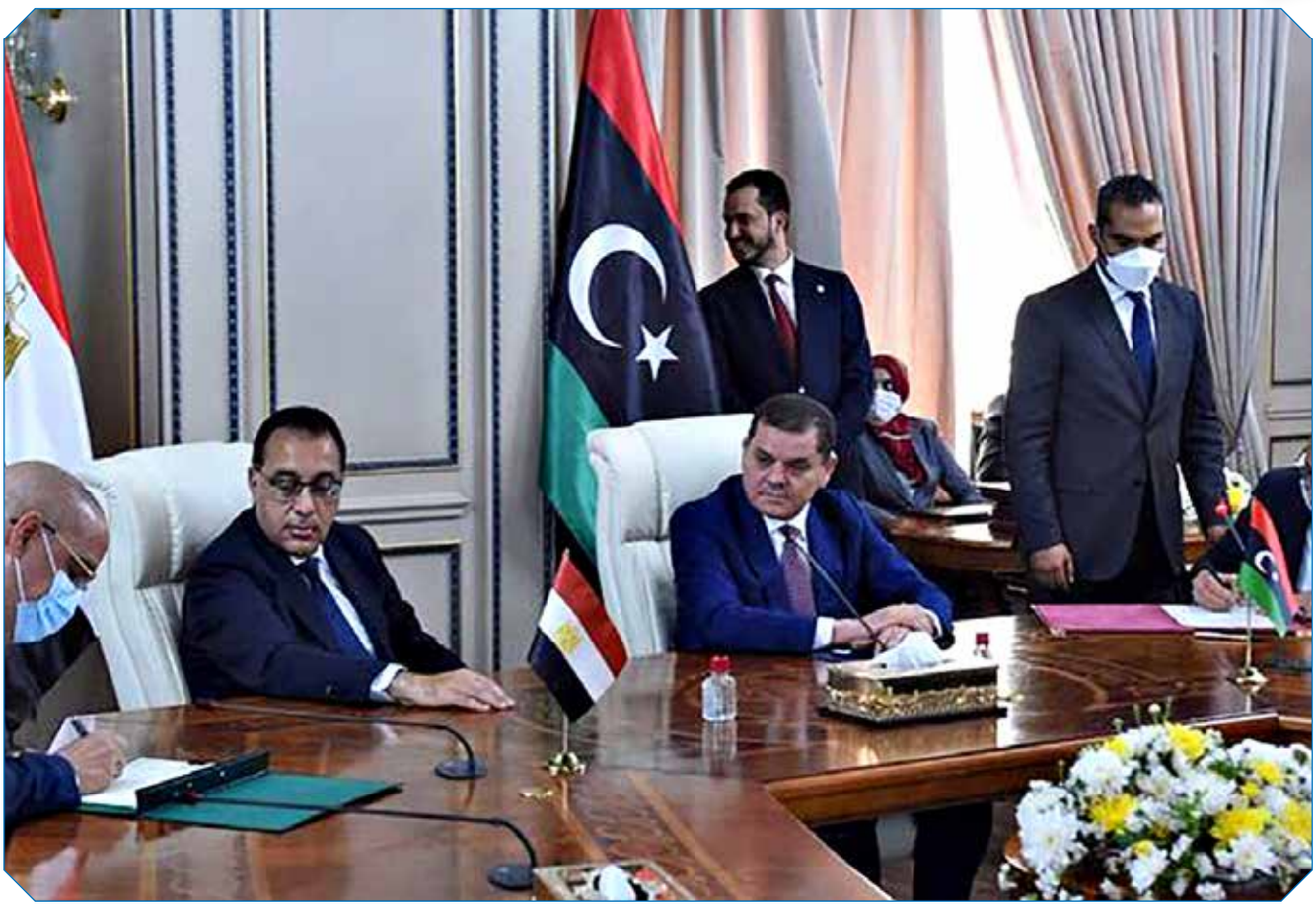

ضمن المساهمين في إعادة إعمار ليبيا، بل ربما تكون من أبرز المنتفعين في هذا الإطار حتى في مستوى اليد العاملة، وهي تجري اتصالات مستمرة مع المسؤولين الليبيين من أجل أن تحصل على عقود استثمارية ويبدو أن هناك تجاوب ليبي بالنظر إلى التجارب التونسية السابقة في مختلف القطاعات.

وقد احتضنت مدينتا جرجيس القريبة من ليبيا وصفاقس وسط البلاد الشهرين الماضيين اجتماعات لمسؤولين من البلدين بينهم رجال أعمال ووزراء، من أجل التباحث حول الفرص التونسية في ليبيا في علاقة بإعادة الإعمار.

التصريحات الرسمية الليبية حول الدور التونسي المرتقب صدرت عن وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية الليبي عبد الباسط محمد الغنيمي، الذي قال في تصريحات صحفية في مارس الماضي على هامش الاجتماع المذكور، إن تونس ستكون شريكا أساسيا في برنامج إعادة الإعمار في بلاده، لكن هناك انتقادات داخلية تونسية بالتقصير في لعب دور هام على المستوى الرسمي وغياب أي خطة دبلوماسية لضمان حصص استثمارية ليس في إعادة الإعمار فقط بل في مختلف القطاعات.

تركيا أيضا تنتظر بطمع كبير إلى ليبيا، بل ربما تعتقد أنها صاحبة الحظوة في إعادة الإعمار سواء في مشاريعها الموجودة في أكثر من مكان، أو من خلال خاصة

> في سياقات إعادة الإعمار دخلت أطراف عديدة عربية وغير عربية من أجل المنافسة على قطاعات أخرى، حيث تستعد مجموعة من الشركات لتوقيع عقود في الإعمار، في البناء والاتصالات والكهرباء والطرقات وكل قطاعات التعمير، باعتبار أن ليبيا اليوم هي سوق مفتوحة ومغرية

الاتفاقية التي وقعتها مع حكومة الوفاق في نوفمبر 2019، والتي منحت بفضلها امتيازات كبيرة تجعلها الدولة الأكثر استثمارا في مجالات البناء وهذا جزء من الخلافات التي مازالت عالقة مع دول الجوار ومع الاتحاد الأوروبي.

وبالحديث عن الاتحاد الأوروبي تعود إلى الذاكرة الاتفاقيات التي وقعت في 2008 بين العقيد معمر القذافي ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، وهي من أكبر الصفقات التي وقعتها ليبيا في تاريخها والتي من ضمنها تهيئة المدن الليبية والقطاعات الخدمية وتسعى إيطاليا اليوم بكل ما تملكه من نفوذ أن تواصل العمل بها باعتبار أن أحداث 2011، عطلت أغلبها وجعل أطرافا أخرى تدخل على خط المنافسة وأساسا فرنسا اللاعب الجديد على الساحة الليبية بـ«شرعية» مشاركته في إسقاط نظام القذافي وهي شرعية تحت القصف منحت عبرها أيضا أدوارا لم تكن تحلم بها، ولا نعتقد اليوم أنها ستكون خارج دائرة المنافسة في إعادة الإعمار.

كما أن روسيا ودول الخليج العربي والولايات تبحث عن فرص استثمارية في إعادة الإعمار بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة لها والتي تفتح لها الطريق في ظل الحاجة الأكيدة لكل إمكانيات التعاون في ليبيا.

وتتسابق هذه القوى حتى عبر الضغط الدبلوماسي من أجل نيل حصة مغرية في بلد أمامه فترة طويلة لبناء مختلف قطاعاته.

ووسط هذا التنافس هناك حكومة ليبية مازالت تبحث عن استقرار دائم يمنحها فرصة لتهيئة الظروف لإنهاء الانقسام والتوجه نحو الانتخابات التي ستكون مرحلة فاصلة في المستقبل السياسي الليبي الذي عبره ستنجح كل الاستحقاقات التي تنتظرها البلاد ومن بينها إعادة الإعمار.

** مصر وتونس بدأتا العمل على الدخول بقوة في الملف باعتبارهما من الدول التي لها استثمارات كبيرة في مشاريع البنية التحتية حتى قبل تحولات العام 2011، وهي تحاول اليوم العودة بعد غياب سنوات.

** وسط التنافس الدولي على ليبيا هناك حكومة ليبية مازالت تبحث عن استقرار دائم يمنحها فرصة لتهيئة الظروف لإنهاء الانقسام والتوجه نحو الانتخابات التي ستكون مرحلة فاصلة في المستقبل السياسي الليبي الذي عبره ستنجح كل الاستحقاقات التي تنتظرها البلاد ومن بينها إعادة الإعمار.

التنافس الدولي على اعادة اعمار ليبيا

بين الايجابيات والسلبيات

نجاة فقيري

ما إن استعادت ليبيا استقرارها «الجزئي» ومضت قدما في مسار سياسي انتقالي رسم سريعا خطوطا عريضة لانتشال البلد من فوضى وصراعات عقد كامل من الزمن، حتى تهافت الدول الإقليمية والعالمية على «البلد الغنيمة» الذي يمثل فرصة ثمينة لإنقاذ الإقتصادات من أسوأ ركود شهد العالم منذ الثلاثينات. فليبيا تمثل بذلك الحل الأنجع لمزيد تطوير بعضها أو لإنقاذ المتهالك والمتداعي منها، خاصة وأن أرباح إعادة إعمار ليبيا التي عصفت الحرب ببنيتها التحتية وبكل قطاعاتها، حسب الخبراء والمحللين «طائلة».

وقد فتحت ليبيا أبواب فرص استثمارية جديدة أمام دول العالم على مصراعيها، فما أن أرست الحكومة الإنتقالية الجديدة برئاسة رجل الأعمال الليبي عبد الحميد الدبيبة ركائزها الأولى بتشكيل حكومتها والحصول على تأشيرتها من البرلمان الليبي، حتى بدأت التحركات الدبلوماسية والإتصالات والزيارات المتتالية للوفود الدولية نحو طرابلس للحصول على نصيب من «كعكة الإعمار»، وبدأ التنافس الدولي واضحا لتعزيز التعاون الاقتصادي و«تقديم الدعم»لإعادة إعمار البلد النفطي التي دمرته الحروب والنزاعات.

كانت الدبلوماسية الأوروبية الأسرع في بدء تحركاتها، حيث سارعت فرنسا،التي تعد من أبرز الدول الفاعلة في الأزمة الليبية، إلى إستدعاء رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي لزيارة العاصمة الفرنسية باريس، أين أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دعم باريس لليبيا للخروج من أزمتها، مؤكدا على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق ذلك. كما شهدت ليبيا زيارة لأهم ثلاثة وزراء بالاتحاد الأور وبي، فرنسا والمانيا وايطاليا، الذين عبروا عن استعداد دولهم لتقديم الدعم للسلطة التنفيذية الجديدة، وتطرقوا لملف إعادة الإعمار وتفعيل عقود الشراكة مع ليبيا من جديد. ويؤكد الخبراء والمحللون في هذا السياق أن هذه الزيارة الثلاثية«الهامة» تؤكد المساعي الأوروبية لفتح الطريق

> بدأت التحركات الدبلوماسية والإتصالات والزيارات المتتالية للوفود الدولية نحو طرابلس للحصول على نصيب من «كعكة الإعمار»، وبدأ التنافس الدولي واضحا لتعزيز التعاون الاقتصادي و«تقديم الدعم»لإعادة إعمار البلد النفطي التي دمرته الحروب والنزاعات.

أمام فرص جديدة لشركاتهم بآفاق استثمارية واسعة في ليبيا.

من جانبه بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، مع نظيره الإيطالي ماريو دراغي، ملفات إعادة الإعمار والتبادل التجاري والهجرة غير النظامية والعلاقات المشتركة، خلال زيارة دراغي إلى العاصمة الليبية طرابلس. وقال دراغي في تصريح إعلامي، ان اللقاء مع المسؤولين الليبيين تناول مساهمة إيطاليا بجهود إعادة الإعمار في ليبيا، مشيرا الى أنه «تم إعطاء الكثير من التطمينات المهمة بهذا الخصوص»، مؤكدا أنه تم تداول» التعاون في مجال المشروعات، وبصفة خاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والصحة والثقافة».

أما مالطا فقد سارعت بإرسال رئيس وزرائها، روبرت بيلا إلى العاصمة طرابلس، الذي تباحث مع رئيس الحكومة الليبي عبد الحميد الدبيبة، ملف الأصول الليبية المجمدة في مالطا، والهجرة غير القانونية، والتعاون التجاري وفتح المجال الجوي بين البلدين، إضافة إلى إعادة افتتاح السفارة المالطية في ليبيا.

ومن جهة أخرى لم تفوت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الحضور في المشهد الليبي الجديد حيث أعرب سفير الولايات المتحدة لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، عن شكره لرئيس حكومة الوحدة الوطنية بعبد الحميد اللدبيبة، اثر لقاء افتراضي مع بعض الشركات الأمريكية، وأكد ان المشاركين في اللقاء، شعروا بالارتياح عند إعلان رئيس الحكومة الليبية عن التزامه بجعل بلاده وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، لافتا الى أن ذلك سيتطلب استقراراً وبيئة مواتية للأعمال. مؤكدا أن بلاده تتطلع إلى العمل مع الدبيبة والمبعوث الليبي الخاص إلى الولايات المتحدة محمد علي عبد الله، للتباحث حول

> بدأت الشركات التركية في العودة إلى ليبيا واستئناف نشاطاتها وأعمالها في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق فعلا.

طرق زيادة المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأمريكي لليبيين.

بدوره قال نائب مدير الغرفة التجارية الأمريكية الليبية أحمد الغزالي في تصريحات نشرها المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، إن الشركات الأمريكية التي حضرت اللقاء أبدت رغبتها واستعدادها للتعاون مع الحكومة والشعب الليبي في مجالات الكهرباء والصحة، وميكنة المدفوعات، بدلا من التعامل بالنقود الورقية، مشيرا إلى أن الأيام القادمة ستعرف عودة الشركات الأمريكية، التي أبدت رغبتها في الحضور والتعاون مع الحكومة من أجل تنمية العلاقات المشتركة وتحقيق مستقبل أفضل.

أما بكين فقد سارعت للدخول في قلب المنافسة للحصول على نصيبها من «كعكة الإعمار» التي يقدرها الخبراء بمليارات الدولارات، حيث ناقش السفير الصيني وانغ تشيمين مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، عودة شركات بلاده لاستئناف المشاريع المتوقفة في ليبيا منذ سنوات، وذلك قبل يومين من زيارة وفد يمثل عدداً من الشركات الصينية إلى طرابلس..

وأكدت المنقوش، خلال اجتماعها مع السفير الصيني على «أهمية عودة السفارة الصينية لممارسة عملها من العاصمة طرابلس، وافتتاح قنصلية في بنغازي، بعد تحسن الأوضاع الأمنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كل البلاد». مضيفة أن «عودة السفارة ستمهد الطريق لعودة الشركات الصينية لاستكمال أعمالها

> قال كارنفيل أن شركات البناء التركية تعمل بالفعل في مشاريع بليبيا، بينما أوضح مسؤول في القطاع أن حجم الأعمال التركية المتعاقد عليها في ليبيا يبلغ 16 مليار دولار، بما في ذلك ما بين 400 و 500 مليون دولار في مشاريع لم تبدأ بعد.

المتوقفة في مدينتي بنغازي وطرابلس، والإسهام في إعادة الإعمار».

وشددت المنقوش على أن «الصين سيكون لها دور كبير في مساعدة ليبيا للنهوض من جديد، بسبب ثقلها الدولي، وارتباطها بعلاقات صداقة وتعاون وثيقة مع دولة ليبيا، وتنفيذها مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والمواصلات والاتصالات». وقد كثف الدبلوماسي الصيني لقاءاته بالمسؤولين الليبيين، للتمهيد لإطلاق شراكة اقتصادية مع طرابلس في الفترة المقبلة، حيث التقى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله ووزير العمل علي عابد ورئيس المؤسسة الليبية للاتصالات فيصل قرقاب.

أما تركيا فإن مخططاتها في إعادة إعمار ليبيا والفوز بالنصيب الأكبر من الإستثمارات وجني عشرات المليارات لإنعاش اقتصادها «المنهار» حسب الخبراء، قد بدات مبكرا منذ دعمها لحكومة الوفاق وإمضاء عدة عقود واتفاقات سرا وعلانية خاصة بعد فرض نفوذها العسكري في العاصمة طرابلس من خلال ضخ المرتزقة والمليشيات والسلاح. وقد بدأت الشركات التركية في العودة إلى ليبيا واستئناف نشاطاتها وأعمالها في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق فعلا.

وقال مسؤول تركي مرموق، حسب وسائل إعلام

> سارعت مالطا بإرسال رئيس وزرائها، روبرت بيلا إلى العاصمة طرابلس، الذي تباحث مع رئيس الحكومة الليبي عبد الحميد الدبيبة، ملف الأصول الليبية المجمدة في مالطا، والهجرة غير القانونية، والتعاون التجاري وفتح المجال الجوي بين البلدين، إضافة إلى إعادة افتتاح السفارة المالطية في ليبيا.

تركية، أن تركيا مستعدة للبدء بخطى سريعة في إعادة إعمار ليبيا التي تنهشها الصراعات، وذلك بعد أن زار كبار مساعدي الرئيس رجب طيب أردوغان طرابلس لمناقشة سبل التعاون في مجالات الطاقة والبناء والأعمال المصرفية، وذلك في عهد حكومة الوفاق التي كانت «ذراع تركيا في ليبيا». فالأطماع الاقتصادية لأنقرة في ليبيا ليست خفية على أحد بل إنها معلنة قولاً وفعلاً منذ بداية تدخلها في الشأن الليبي.

و كشفت وكالة الأنباء التركية الرسمية، في تصريح لرئيس المجلس التركي الليبي للعلاقات الاقتصادية الخارجية مرتضى كارنفيل، أن أنقرة في طريقها للاستحواذ على جزء كبير من الاستثمارات المتوقعة في ليبيا خاصة في مجال إعادة الإعمار، بقيمة تصل إلى 120 مليار دولار. ونقلت عن ، قوله إن اتفاقا سيبرم قريبا بين حكومتي أنقرة وطرابلس في الشأن التجاري، متوقعا أن يؤدي ذلك إلى حل جزء كبير من المشكلات التجارية بين الطرفين خاصة في مجال التعاقدات.

وقال كارنفيل أن شركات البناء التركية تعمل بالفعل في مشاريع بليبيا، بينما أوضح مسؤول في القطاع أن حجم الأعمال التركية المتعاقد عليها في ليبيا يبلغ 16 مليار دولار، بما في ذلك ما بين 400 و500 مليون دولار في مشاريع لم تبدأ بعد . بينما أشار كارنفيل إلى أن هناك مشاريع تركية في ليبيا بقيمة 19 مليار دولار، لكنها لم تنجز حتى الآن بسبب الاضطرابات هناك.

من جانب، تمثل عودة الشركات الأجنبية إلى ليبيا، إضافة إلى فتح آفاق جديدة لشركات أخرى، من أبرز بوادر انفراج الوضع المتأزم بالبلاد منذ قرن من الزمن. حيث يمكن أن يساهم هذا الحضور المكثف للشركات الأجنبية ومن ورائها القوى الدولية الداعمة لاستقرار ليبيا في انتعاشة اقتصادية هامة وكبرى للبلد النفطي الغني بالموارد الطبيعية منها والصناعية.

فهشاشة البنية التحتية بل ودمارها لقطاعات حيوية عدة بدءا بالنفط، شريان ليبيا وقلب اقتصادها، مرورا بالكهرباء والماء، وصولا إلى القطاع الصحي الذي بات يمثل كارثة حقيقية تضعف قدرات الدولة على مجابهة جائحة كورونا. إضافة إلى المباني والمساكن والطرقات وغيرها من المنشآت التي عصفت بها الحروب والصراعات والسرقات والتخريب لعقد كامل من الزمن، تحتاج إلى مثل هذه التحركات الدولية الساعية لإعمار البلاد مقابل انعاش اقتصاداتها.

> التنافس الدولي المحتدم على إعادة إعمار ليبيا في حضور قوي للدول الإقليمية أيضا، يمكن أن يكون حسب الخبراء ذو حدين وأن يتسبب في اندلاع «أزمة دبلوماسية» جديدة وربما صراع آخر جديد.

هذا الزخم في الدعم الدولي والإقليمي لإعادة إعمار ليبيا يمكن أن يسرع أيضا حسب الخبراء في «شفاء» البلد المنهك من الفوضى ويساعد في نجاح نهجها السياسي الجديد نحو الاستقرار وبناء «ليبيا جديدة» خاصة مع الحجم الهائل للدمار الذي لحق بالبلاد. فعودة دوالب الدولة إلى سيرها الطبيعي مرتبط إرتباطا وثيقا بإعادة إعمار البلاد الذي يتطلب إمكانيات كبيرة لشركات عالمية كبرى وهو ما تتنافس الدول على تقديمه، في ظل تحركات ومقترحات جادة وزيارات مكثفة.

من جانب آخر،هذا التنافس الدولي المحتدم على إعادة إعمار ليبيا في حضور قوي للدول الإقليمية أيضا، يمكن أن يكون حسب الخبراء ذو حدين وأن يتسبب في اندلاع «أزمة دبلوماسية» جديدة وربما صراع آخر جديد ، تؤجّجه الدول التي تمركزت من قبل في قلب الانشقاقات الليبية حفاظا على مصالحها وهو ما أظهرته تركيا من خلال إمضاء العديد من الاتفاقيات «الغامضة» قبيل تنحي حكومة الوفاق ما يجعل السؤال مطروحا»هل ستسمح تركيا بتراجع نفوذها واقتسام نصيبها» الأكبر» في كعكة الإعمار مع باقي الدول» ومن جهة أخرى «هل ستسمح باقي الدول باستحواذ تركيا على نصيب الأسد من ثروة الإعمار، خاصة وأنها كانت تمثل إحدى العوامل المساهمة في تأزم الوضع بليبيا؟

باستثناء الجزائر

دول الجوار تراهن على سوق اعادة إعمار ليبيا

رمزي زائري

منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة الليبية الجديدة ،بدأت عدة دول عربية وأفريقية وخليجية وأوروبية محاولات إعادة تموضعها داخل ليبيا ،وانطلقت العديد من الدراسات لاقتحام السوق الليبية مجددا، خاصة أنها أصبحت سوقا واعدة للإعمار وأيضا لليد العاملة.

كشف نائب رئيس الاتحاد الإفريقي ورئيس الاتحاد الليبي لمقاولي التشييد والبناء عبد المجيد كشير ،عن رصد ما يقرب من نحو 450 مليار دولار خلال 5 سنوات لإعادة الإعمار ،وأضاف كشير أن ليبيا تحتاج إلى ما يقرب من 3 ملايين عامل في مجال البناء لاستكمال عملية إعادة الإعمار.

وأفاد كشير بأن الحكومة الليبية تعطي الأولوية لقطاع الكهرباء وتطوير شبكاته، ثم تأتي بعد ذلك مشروعات وسائل الاتصالات وأعمال البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وغيرها، ومجمل هذه الأعمال سيؤدي إلى ضرورة دخول أكثر من فئة من شركات المقاولات، سواء كانت من دول الجوار أو من دول عربية أخرى، لافتًا إلى أن حجم الأعمال في ليبيا ضخم ويستوعب أعدادًا كبيرة من الشركات.

وأشار إلى أن المجال مفتوح أمام كل المستثمرين، ويجب أن تتضافر الكيانات العربية وخاصة شركات دول الجوار مع الشركات الليبية، لافتًا إلى أن وجود هذه الشراكات سيعمل على تحقيق مصالح المشروعات في ليبيا من جهة، ومن جهة أخرى سيصب في تحقيق مصالح شركات دول الجوار .

وأفاد كشير بأن المكتب التنفيذي للاتحاد الإفريقي لمقاولي التشييد والبناء كان قد ناقش في وقت سابق عددًا من الملفات المتعلقة بمجال التشييد والبناء، ومنها ملف إعادة الإعمار، ومن ضمنه ليبيا.

العمالة المصرية الأوفر حظا

قطعت مصر خطوة مهمة في خطة إعادة إعمار ليبيا، إذ وقع البلدان، 11 اتفاقاً للتعاون في مجالات البنية التحتية والصحة والكهرباء والعمالة المصرية والنقل والمواصلات، على هامش زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى ليبيا، بعد نحو شهرين من زيارة الدبيبة إلى القاهرة.

ومن ابرز الاتفاقات، مذكرة تفاهم بشأن التعاون الفني في مجال المواصلات والنقل، وأخرى لتنفيذ مشاريع طرق وبنية التحتية، إلى جانب

> رصد ما يقرب من نحو 450 مليار دولار خلال 5 سنوات لإعادة الإعمار.

مذكرة تفاهم في المجال الصحي علاوة على توقيع مذكرة تفاهم في شأن التعاون في مجال القوى العاملة.

و تعتبر العمالة المصرية الأوفر حظ لمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار ،خاصة أن الساحة الليبية ليست غريبة عن مصر، ومن المتوقع لشركات المقاولات المصرية أن يكون لها النصيب الأكبر في تنفيذ الأعمال في ليبيا.

و بهذا الخصوص قال المهندس حسن عبد العزيز -رئيس الاتحاد الإفريقي لمقاولي التشييد والبناء- إن شركات المقاولات المصرية لها تاريخ كبير في ليبيا بحكم أنها دولة جوار، كما أن الشركات الليبية اعتادت التعامل مع الشركات المصرية دون سواها من الشركات من الجنسيات الأخرى.

وأشار إلى أن شركات المقاولات المصرية تتميز بأنها تقوم بتنفيذ الأعمال المسندة إليها بكفاءة عالية جداً وبأقل التكاليف، مما يجعل الطلب عليها أكثر من الشركات الأخرى.

وأضاف أن زيارة رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الأخيرة إلى ليبيا ومعه وفد من الوزراء وعدد من رجال الأعمال فتحت المجال مرة أخرى لعودة العمل في ليبيا، متابعًا: «هناك شركات بالفعل قامت بتوقيع عقود خلال تلك الزيارة، منها شركة (الرواد)».

وأوضح أن الفترة الحالية قد تشهد اندماجات وتحالفات بين شركات المقاولات المصرية لتشكيل كيانات جديدة للعمل بالأسواق الليبية، وقد نشهد تأسيس تحالفات بين شركات مقاولات مصرية وأجنبية في ضوء بحث الأخيرة عن شركاء يمتلكون خبرات وتربطهم علاقات وطيدة بالشعب الليبي.

وأوضح أن الشركات المصرية كان لها دور كبير في السابق في عملية تعمير ليبيا وبنائها، وبحكم العلاقات السياسية الوطيدة والجذور التاريخية والبعد الجغرافي فمن المتوقع أن تكون ليبيا بداية انطلاق شركات المقاولات المصرية للعمل بالخارج.

ولفت إلى أن وجود شركات المقاولات المصرية في ليبيا سيحقق مكاسب متنوعة من حيث توظيف المزيد من العمالة وإدخال موارد مالية لمصر ودفع صناعة مواد البناء التي شهدت تحديات كبرى في الآونة الأخيرة، ومنها صناعة الإسمنت التي يزيد فيها المنتج والمعروض عن الطلب المحلي حتى بعد توقف خطوط الإنتاج، بما سيسهم في إنقاذ تلك الصناعة الاستراتيجية وضبط أسعار مواد البناء ككل على المدى المتوسط لأن نقص الإنتاج يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع الأسعار.

تونس مهددة بخسارة موقعها في السوق الليبية

منذ انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة ،وضعت مجالس الأعمال التونسية الليبية المشتركة خريطة طريق للمساهمة في إعادة الإعمار، تضمن حصتها من الصفقات المرتقبة، وتهيئ الأطراف المالية لتمويل المشاريع التي يرجح أن تفوق قيمتها عشرة مليارات دولار.

كما باشر المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين الإجراءات الرسمية لعقد سلسلة من المؤتمرات في قطاعات متعددة من أجل وضع خريطة طريق للشراكات المقبلة في قطاعات الصحة والبناء والخدمات، إلى جانب تسهيل إجراءات فتح باب التوظيف، والسعي

> ليبيا تحتاج إلى ما يقرب من 3 ملايين عامل في مجال البناء لاستكمال عملية إعادة الإعمار.

لإعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية التي دخلت طور الركود منذ نحو عشر سنوات.

و خلال لقائه رئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة الليبي محمد الرعيض، قال رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، «نعمل على تذليل العقبات وتوفير المناخ المناسب، لتحقيق أعلى معدلات التبادل التجاري واستكشاف فرص الاستثمار بما يعود بالنفع على الشعبين»، مشدداً على ضرورة دفع التجارة بين البلدين، ومنح كل التسهيلات، ومؤكداً أهمية القطاع الخاص في إعادة الإعمار.

و في هذا الصدد أكد وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية الليبي عبد الباسط محمد الغنيمي ،أن تونس ستكون شريكا أساسيا في برنامج إعادة الإعمار في بلاده ،وقال على هامش انطلاق أعمال المنتدى الاقتصادي التونسي الليبي في دورته الثالثة ،إن أعمال المنتدى «تصب في مصلحة البلدين.. هذا لا يأتي إلا بخلق شراكات واعدة بين القطاعين العام والخاص، وجمع رجال الأعمال ودعمهم».

من جانبه قال رئيس المكتب الجهوي لمجلس الأعمال التونسي الإفريقي محمد اللحياني ، «ليبيا دولة هامة لتونس.. المنتدى خطوة أمام الشعبين التونسي والليبي للدخول في علاقات اقتصادية صاعدة، واستعادة نسق التبادل التجاري الذي هبط إلى الثلث، نزولاً من 3,5 مليارات دينار (1,27 مليار دولار) في 2010».

لكن هذه التحركات بدت محدودة بحسب الخبير الاقتصادي معز الجودي ،فتونس «مهددة بخسارة موقعها في السوق الليبية» ،خاصة مع «غياب خطة رسمية واضحة ومدروسة» لضمان حصة البلاد من مشروع الإعمار. وأوضح أن «الحكومة مطالبة بتذليل كل العقبات والمصاعب أمام المستثمرين التونسيين الخواص من أجل الذهاب إلى ليبيا واستغلال الفرصة التي تعتبر طوق نجاة لتعافي الاقتصاد، واسترجاع العلاقات بين البلدين تجارياً واقتصادياً».

ومازالت تونس التي كانت فيما مضى تستأثر بنصيب الاسد من المعاملات التجارية واليد العاملة مع ليبيا، لم تطلق بعد برنامجها الاقتصادي مع هذا البلد الذي يزخر بفرص جديدة للأستثمار واعادة الاعمار، علما وان قرابة أكثر من 1300 شركة تونسية خسرت تموقعها في ليبيا منذ بداية الازمة والى اليوم نتيجة الحرب الطاحنة بالقطر الشقيق.

وكان محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي قد أكد في تصريح مطلع سنة 2020، أنّ حجم المبادلات التجارية مع ليبيا بلغ في 2019 ما يقارب 1,7 مليار دينار والنسبة ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بسنتي 2017 و2018، الا انها لم تبلغ المستويات المسجلة خلال سنة 2010.

وكشف العباسي إنّ ليبيا كانت بعد الاتحاد الاوروبي أهم شريك اقتصادي بالنسبة لتونس، مشيرا الى ان قرابة 150 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا وبلغت تحويلاتهم 60 مليون دينار في الشهر لعائلاتهم في تونس، ومنذ السنوات الاخيرة لم تسجل أي تحويلات تذكر، داعيا القطاع الخاص الى الاستعداد للفترة القادمة لإعادة الاعمار في ليبيا.

ووفقًا لترجيحات البنك الدولي فإن ما لا يقل عن 24٪ من الانخفاض العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس من عام 2011 إلى عام 2015 كان بسبب الاضطرابات التي عرفتها جارتها، وأثرت بشكل كبير على قيمة تحويلات العمال المغتربين التونسيين العائدين من الحرب والعنف هناك، حيث انخفضت بنسبة 32٪ تقريبًا من عام

تعتبر العمالة المصرية الأوفر حظ لمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار.

2010 إلى عام 2014، فيما بلغت خسائرها نحو 800 مليون دولار سنويًا.

فرغم عودة الحركة التجارية مع ليبيا الى سالف نشاطها، وذلك عقب قرار الحكومة موفى سنة 2020 بإعادة فتح المعابر الحدودية بعد 8 أشهر من غلقها وتعثّر عمليات التصدير بين البلدين والتي كلفت تونس خسائر على مستوى المبادلات التجارية وصلت 75 بالمائة وفق آخر تقرير للبنك الدولي حول انعكاسات الازمة الليبية على تونس ، فقد ساهم تفاقم الأزمة الليبية في إعاقة نمو الاقتصاد التونسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الستة الأخيرة، وأدى الإغلاق المتواصل للممرات الحدودية بين البلدين إلى تعطل المبادلات التجارية النظامية وارتفاع نسق التجارة الموازية.

على صعيد آخر تواجه تونس صعوبات أخرى تتلخص في غياب شركات الإنشاء العملاقة القادرة على منافسة نظيراتها في الإعمار، بالإضافة إلى نقص تجربتها في هذا المجال الذي يتطلب إمكانات مالية ضخمة وشركات كبرى عابرة للقارات، والأهم من ذلك هو عجز البنك المركزي الغارق في دوامة الأزمة الاقتصادية المحلية على دعم الشركات وتمويلها.

الجزائر على هامش إعادة إعمار ليبيا

لكن خلافا لجارتها تونس بقيت الجزائر على هامش سوق إعادة إعمار الجارة الشرقية ليبيا ،و بقيت بعيدة من الأحداث المتسارعة متمسكةً بالخط السياسي المبني على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي إلى جمع الفرقاء في شكل مصالحة.

و يفسّر مراقبون هذا التأخر لالتزام الجزائر بسياساتها الخارجية تجاه دول الجوار خاصة منها ليبيا ،فالإسهام الاقتصادي الخارجي لا يدخل فيه تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية، وإنما فقط الهبات والمساعدات ممثلة بطائرات تحمل أطنانا من المواد الغذائية وغيرها، وشطب الديون كما حدث في عام 2013 مع مسح ديون 14 دولة بقيمة ناهزت مليار دولار.

كما أن القطاع الخاص في الجزائر الذي كان بإمكانه المبادرة والاهتمام بالأسواق الخارجية وإعادة الإعمار في ليبيا على غرار مجلس رجال الأعمال التونسيين مثلاً، مكبل بهيئات بيروقراطية جعلته يفتقد روح المبادرة والمخاطرة ،وهو غير قادر حقيقة على الولوج إلى السوق الليبية.

الجزائر قدمت مقاربتها السياسية والأمنية، وأما الطريقة التي يتم بها إعمار ليبيا حالياً خاطئة بالمنظور الجزائري، لأن ما يسبق بناء الهياكل والمطارات هو بناء المواطن الليبي والمؤسسات الدستورية وحياة سياسية بعيدة من الصراعات ،فالجزائر معنية بإعادة إعمار ليبيا، لكن لا ترغب أن تتسرع في طريقة الإعمار، لأن ما هو حاصل في طرابلس يوحي بنوع من التدخل الخارجي، وهذا ما يتعارض مع قيم دستورها.

رغم عدم وجود أرقام حقيقية و دقيقة تتعلق بفاتورة إعادة إعمار ما تهدم من مدن ليبية خلال الاشتباكات والمعارك في مختلف مناطق البلاد، باستثناء اجتهادات بعض المختصين الذين قدروا أنها ستكلف أكثر من مئة مليار دولار، وهو ما يسيل لعاب دول عدة ما عدا الجزائر التي تبقى على «الهامش».

** لأكثر من 1300 شركة تونسية خسرت تموقعها في ليبيا منذ بداية الازمة.

** قرابة 150 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا وبلغت تحويلاتهم 60 مليون دينار في الشهر.

سنوات من الصراعات والحروب

ليبيا ومشهد الخراب والتدمير

رامي التلغ

دخلت ليبيا في دوامة من العنف والفوضى الأمنية إثر الأحداث التي استجدت بالبلاد سنة 2011 وأسفرت عن سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

تزامن تدخل قوات الناتو لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي مع اغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز.وعقب رحيل الزعيم الليبي،تخلى الغرب عن ليبيا تاركاً فراغاً أمنياً، سمح بانتشار الجماعات المتطرفة التي تمكنت من السطو على مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي، كما سيطرت على مدن بأكملها وفرضت على السكان قوانينها ورؤيتها المتطرفة.

29 مليون قطعة سلاح: هي حصيلة 10 سنوات من الفوضى والحرب في ليبيا، بحسب ما كشف عنه تقرير للأمم المتحدة، والذي لم يغرق البلاد فقط في الفوضى، بل امتد تأثيرها إلى خارج الحدود.

التقرير الذي صدر في فبراير العام الماضي، كشف أيضاً أن ليبيا باتت أكبر مخزون في العالم من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة، موضحة أن هناك ما بين 150 و200 ألف طن من السلاح في جميع أنحاء البلاد.

هذه التحذيرات، أطلقها أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي في فبراير 2020، خلال مشاركته في القمة الإفريقية العادية الـ33، تحت شعار «إسكات البنادق وتهيئة الظروف للتنمية في إفريقيا»، حيث أكد أن الوضع في ليبيا قد يجعل منها مركزا لتوزيع السلاح في أفريقيا.

هذه الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقع يعمد إلى تهميش الدولة، لتكون بلا سلطة حقيقية، تتقاسمها المِيليشيات لا تتوقف معها دائرة العنف والقتل، والصراعات المناطقية والجبهوية.

وفي إطار الانفلات الأمني والانقسام السياسي الذي تعيشه منذ سنوات،تشهد ليبيا تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة مع مواصلة الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل استمرار افلاتها من العقاب.

حيث تتواصل جرائم المليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا من اختطاف مئات المدنيين واخفائهم بشكل قسري،والاعتداء بالعنف والاغتصاب والقتل.

من ذلك،تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

حيث تتواصل جرائم المليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا من اختطاف مئات المدنيين واخفائهم بشكل

الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقعٍ يعمد إلى تهميش الدولة.

قسري،والاعتداء بالعنف والاغتصاب والقتل.

من ذلك،تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

وبحسب جهاز المباحث العامة الليبي فإن عدد الجرائم الجنائية التي سجلها بين 2011 و 2016 بلغت 55 ألف جريمة تختلف ما بين قتل واختطاف وابتزاز، مشيرا إلى أن هذه الإحصائية شملت 35 مديرية أمن في البلاد لكن 20 مديرية أخرى لم تشملها إحصائيات الجرائم المرتكبة في نطاقها.

وفي حين عبر مسؤولو الجهاز عن عدم قدرتهم على التصدي للجريمة، بسبب انتشار السلاح بموازاة كثرة الأجهزة الأمنية التي أنشئت حديثا لم تحدد الصلاحيات الموكلة لها، يرى نشطاء حقوقيون أن الإحصائية تعتبر قصورا كبيرا.

وتبدو ظاهرة الجريمة المنظمة بشتى مظاهرها الذراع الميداني للتنظيمات السياسية سواء منها المسلحة أو غير المسلحة التي جعلت من نفسها غطاء للاغتيال والقتل والنهب والاختطاف والاغتصاب لتضفي عليها مشروعية القوة وتستخدمها للمساواة والابتزاز.

من جانب آخر، احتلت الدولة الليبية المركز 19، في مؤشر الجريمة حيث حصلت على 62,27 درجة بتقييم مرتفع، وفي مؤشر الأمان حصلت على 37,73 درجة، وذلك وفق قاعدة البيانات العالمية «نامبيو» التي أعلنت أحدث تصنيف لها للدول الأكثر والأقل أمانًا في العالم من حيث الجريمة.

وتُعتبر مستويات الجريمة منخفضة جدًا إذا كانت أقل من 20، أما ما بين 20 إلى 40 فهي منخفضة، وما بين 40 إلى 60 فهي معتدلة، في حين تعتبر مرتفعة إذا كانت بين 60 و80، وإذا كانت أعلى من 80 فهي مرتفعة للغاية، ويعتمد مؤشر الجريمة على معايير عديدة؛ مثل جرائم القتل والسرقة

ظاهرة الجريمة المنظمة بشتى مظاهرها الذراع الميداني للتنظيمات السياسية سواء منها المسلحة أو غير المسلحة التي جعلت من نفسها غطاء للاغتيال والقتل والنهب والاختطاف والاغتصاب لتضفي عليها مشروعية القوة وتستخدمها للمساواة والابتزاز.

والسطو والاغتصاب.

في سياق متصل،تصاعدت الأزمات المالية المتلاحقة في ليبيا منذ تسع سنوات، بسبب الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية، فضلا عن فاتورة الصراع بين الفصائل المتحاربة منذ عام 2011، مع انكماش الاقتصاد الحقيقي إلى 55% العام الماضي، حسب تقديرات رسمية.

وتوقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، تجاوز خسائر ليبيا بسبب الصراع الدائر، تريليون دولار في حال تواصل الحرب والاضطرابات، مشيرة إلى تعرض الاقتصاد لانكماش حاد في ظل التدمير الذي تعرضت له الأصول في الكثير من القطاعات الاقتصادية.

وتسيطر الدولة على أغلب القطاع المالي، وتقدر ملكية الدولة بـ85%، واتخذت الدولة العديد من الإصلاحات لتحرير القطاع خلال فترة ما قبل اندلاع أحداث عام 2011، وتضمنت عددا من عمليات الخصخصة الجزئية في 6 مصارف من 16 مصرفا تجاريا، وفقا لتقرير البنك الأفريقي للتنمية عام 2019.

وليبيا بحاجة إلى رفع معدلات الإنتاج النفطي إلى 1,7 مليون برميل يوميًا خلال عام 2021، لتغطية العجز.

وبلغت الخسائر المالية نتيجة الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية خلال عشر سنوات إلى 155 مليار دولار، وفق تقارير رسمية. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، وصول مجموع خسائر وقف إنتاج النفط إلى نحو 10 مليارات دولار.

وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم، بنحو 576 مليار دولار أميركي، وحذرت من ارتفاع الكلفة بشكل حاد إذا لم يُفعّل اتفاق سلام قريبا، موضحة أنه إذا استمرّ الصراع حتى العام 2025 فقد يضيف ما يساوي 462 مليار دولار إلى الكلفة الاقتصادية.

وانعكست الحرب سلبا على معيشة المواطنين ولا سيما الذين تهدمت منازلهم وليست لديهم القدرة على ترميمها أو إعادة بنائها.

> عرفت بعض المدن الليبية تدميرًا وحشيًا حيث بقيت بلدة تاورغاء خالية من الحياة لمدة 7 سنوات -بين 2011 و 2018- بعد أن وقع طرد جميع سكانها بسبب ولائهم لنظام معمر القذافي.

من جانب آخر،عرفت بعض المدن الليبية تدميرًا وحشيًا حيث بقيت بلدة تاورغاء خالية من الحياة لمدة 7 سنوات -بين 2011 و 2018- بعد أن وقع طرد جميع سكانها بسبب ولائهم لنظام معمر القذافي، هي اليوم مدينة تكاد تكون مدمرة، تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة بعد أن سويّت أغلب مبانيها مع الأرض وباتت الأنقاض تغطي العديد من الشوارع.

وكان أهالي تاورغاء قد هجّروا منها بالقوة إبان سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 من طرف مقاتلي مصراتة الذين أشعلوا النار في منازلهم وتركوا ألغاماً في كل مكان لمنعهم من العودة، وذلك انتقاماً من المدينة بسبب موالاتها للنظام السابق ووقوفها ضد الثوار في مصراتة، وبعد تهجيرهم أقام أغلب سكان المدينة في مخيمات بمدن طرابلس وبنغازي وأجدابيا وغيرها من المدن الليبية.

من ناحية أخرى،فأن شبكة الكهرباء الليبية التي كانت تقدم خدمات الإنارة والطاقة لليبيين على مدى عقود، بأسعار بخسة وجودة تنافسية عالية مقارنة بنظيراتها في المغرب العربي وأفريقيا، كانت طيلة أعوام هدفا مكشوفا لاعتداءات وأعمال سطو متكررة لا تكاد تتوقف، ضربت مختلف مناطق ليبيا في تكرار وتزامن يثير أكثر سؤال.. وبلغت مستويات دمارها درجات غير متوقعة أدت الأحيان إلى اغراق المدن الليبية في ظلام شبه دائم، زاد معاناة السكان وعرقل الإنتاج وشلّ مفاصل المؤسسات الخدمية والصحية والتعليمية فتحولت شوارعها وأحياؤها إلى مراتع للجريمة وللخوف والرعب.

بالإضافة إلى سرقة التجهيزات والمخازن، انتشرت ظاهرة السطو على الكبلات الكهربائية، ففقدت الشبكة مئات إن لم أقل الكيلومترات من الكبلات رغم ما في التعامل مع هذه التجهيزات من خطورة، بما يعني أن من يقومون بهذا العمل ليسوا أفرادا من عامة الناس، أو لصوصا عاديين فالأمر يسير بشكل منظم وموزع على مناطق كثيرة.

لا يقتصر الأمر على تدمير شبكة الكهرباء لفائدات أجندات مشبوهة ، بل القائمة تضم أكثر من مرفق ومؤسسة.. فقد جرى تدمير المدارس والمعاهد ومراكز التدريب والمستشفيات كما أقسام الشرطة وبوابات ومركبات الجيش، وتم بيع كل ما يُمكن أن يُباع.

من ذلك،يرى مراقبون أنه شجع نجاح مسارات التفاوض السياسي الليبي في إفراز حكومة وحدة وطنية في ليبيا، عديد الدول على الإسراع في عقد اتصالات مع القادة الليبيين من أجل حجز مكان لهم في ملف إعمار ليبيا، بعد سنوات من الصراع والحروب أضرت بقطاعات واسعة، وبالبنى التحتية في البلاد.

> تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

الجراري

مستقبل صناديق إعادة الإعمار مرتبط باستقرارها واستمرارها

حوار/ سوزان الغيطاني

أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبه أن الحكومة أقرت إنشاء صناديق لإعادة إعمار المدن المتضررة من الحروب، مثل طرابلس وبنغازي وسرت ودرنة وذلك لمحو ما يذكر الشعب بالماضي الأليم، ومنها مظاهر الدمار والتخريب.

وأكد رئيس الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية المشتركة للتجارة والصناعة إبراهيم الجراري، أن هذه الصناديق لديها فرص نجاح كبير إذا التزمت بشروط الشفافية والمتابعة والرقابة من أجل تحقيق الهدف منها مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن مصادر تمويل هذه الصناديق يجب أن تكون موضحة ومحددة بنسب مشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

إلى نص الحوار:

** ما رأيك في إطلاق الحكومة صناديق لإعادة الإعمار؟

تستخدم الصناديق لتحديد قيمة إعادة الاعمار والمقصود بها إعادة البناء، لذلك نرى ضرورة أن يكون الصندوق له برنامج واضح من الجانبين التمويلي والإنفاقي أي أن تكون البرامج موضحه بنسب معقولة لاستهداف مشروعات إعادة الإعمار ومن أهم هذه النقاط تحديد القيم المثلى لإعادة الإعمار خاصة في المشاريع المتوقفة والمستمرة.

** برأيك هل هناك رؤية واضحة بشأن مصادر تمويل هذه الصناديق؟

بالنسبة للتمويل في اعتقادي يجب أن يكون له جوانب تمويل مصرفي بالإضافة إلى الحكومي ويجب أن تكون مصادر التمويل موضحة ومحددة بنسب مشاركة بين القطاع الحكومي والخاص بغية تحقيق هدف عملية الإعمار في ضوء تنمية شاملة ويمكن للحكومة عرض مشاريع عملية إعادة الاعمار بنسب مختلفة على القطاع الخاص.

** برأيك ما فرص نجاح هذه الصناديق ولماذا؟

مثل هذه الصناديق لها فرص نجاح كبير عندما تكون مطبقة وملتزمة بشروط الشفافية والمتابعة والرقابة من أجل تحقيق الهدف منها.

** البعض يرى أن هذه الصناديق هي باب خلفي للفساد بالنظر لعمر الحكومة القصير.. إلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

الفساد موجود في ليبيا للأسف في أغلب الملفات وأي ملف يحتاج إلى رقابة متكاملة وهذا الملف لايختلف عن الملفات السابقة لذلك يجب أخذ المعايير سالفة الذكر بعين الاعتبار

** يجب أن تكون مصادر التمويل موضحة ومحددة بنسب مشاركة بين القطاع الحكومي والخاص بغية تحقيق هدف عملية الإعمار في ضوء تنمية شاملة.

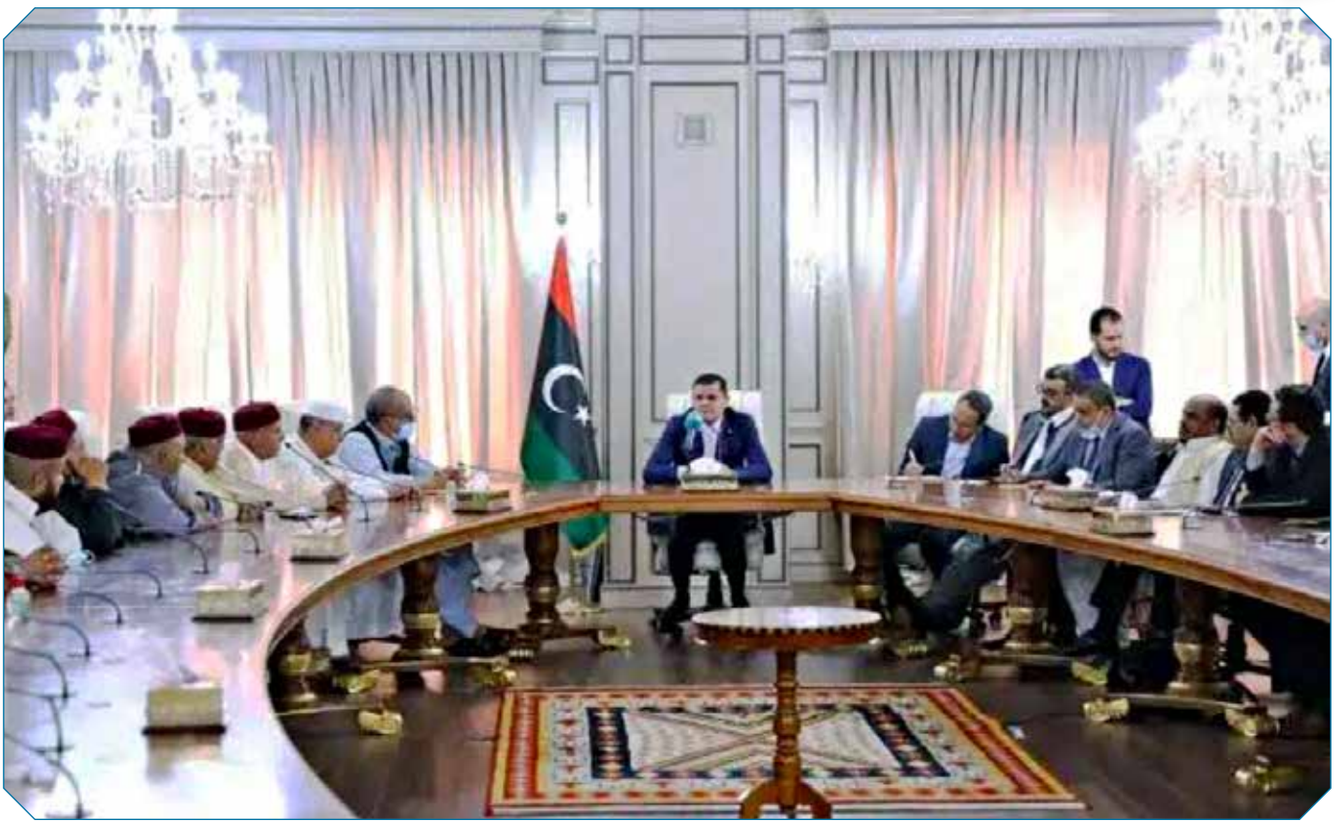

من أجل تحقيق أهداف اقتصادية للدولة خاصةً في إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

**** البعض يرى أن هذه الصناديق لها آثار إيجابية مهمة حيث ستؤدي لتقليص عامل الوقت لإعادة الإعمار فما رأيك؟**

الوقت جزء من التكلفة لذلك ينحاز البعض لانشاء تلك الصناديق ونحن لا نختلف حول الهدف ولكن تبقي التفاصيل مهمه جدا في إيجاد رؤية متكاملة للحكومة

**** البعض يرى أن عائدات بيع النفط يجب أن توظف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والخدمات الأساسية قبل إعادة الإعمار.. فما رأيك؟**

عائدات النفط يجب أن تستخدم في الاستثمار وفقا للقوانين المالية والتخطيط حتى يتخلص الاقتصاد من الركود وينطلق نحو الاستقرار.

**** إلى أي مدى ترى أن مشروع إعادة الإعمار مدروس بعناية وسيحقق النتائج المرجوة منه خلال عمر الحكومة القصير؟**

لا اعتقد ان المشروع يحتاج إلى المزيد من الدراسات والتدقيق من حيث التمويل والإنفاق .. خاصة فيما يتعلق بالديون المستحقة للمشاريع المتوقفة وإعادة تقييم الأوضاع في المدن والمناطق المستهدفة.

**** الفساد موجود في ليبيا للأسف في أغلب الملفات وأي ملف يحتاج إلى رقابة متكاملة وهذا الملف لايختلف عن الملفات السابقة.**

إلى أي مدى تتفق مع الرأي الداعي لاعتماد الميزانية أولا قبل إنشاء صناديق إعادة الإعمار؟

بالطبع اعتماد الميزانية العامة هو الأساس في انطلاق مشاريع الحكومة .. لذلك كان الأمر يحتاج إلى اعتماد قبل الانطلاق في إنشاء الصناديق حتى تأخذ هذه المشاريع الصبغة القانونية والرقابية.

كيف تنظر لمستقبل صناديق إعادة الإعمار في ليبيا؟

مستقبل الصناديق مرتبط باستقرارها واستمرار عملها وفقا للضوابط الإدارية والمالية أما عمر الحكومة فمرتبط بشكل مباشر بالانتخابات الرئاسية وليس من مهامها إعادة الإعمار من وجهة نظري ولكن أن يكون هناك اتفاق حول الأهداف المحددة فذلك شي جيد من أجل ليبيا

** عمر الحكومة مرتبط بشكل مباشر بالانتخابات الرئاسية وليس من مهامها إعادة الإعمار ولكن أن يكون هناك اتفاق حول الأهداف المحددة فذلك شي جيد من أجل ليبيا.

كاريكاتير

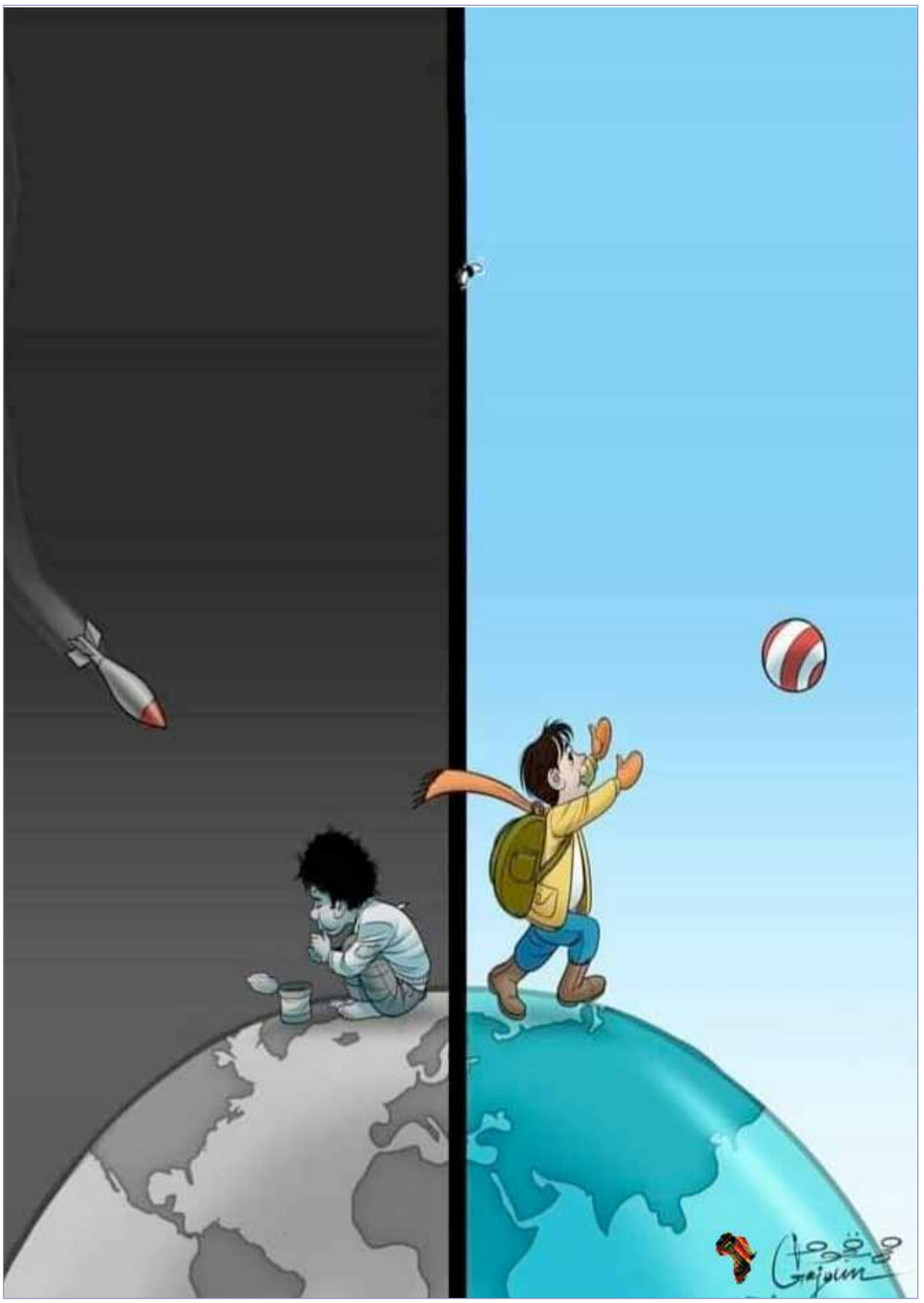

محمد قجوم